دور جهاز الثمن فى مرحلة التحول الاشتراكى*

للدكتور فوزى منصور

فى البيان الذى تقدمت به الحكومة الى مجلس الأمة فى ٤ ديسمبر ١٩٦٥ ، وفى معرض الحديث عن الاجراءات المختلفة التى تعتزم اتخاذها لاعادة التوازن بين الدخول المتاحة للانفاق الاستهلاكى وبين السلع الاستهلاكية التى يمكن للمجتمع توفيرها فى ظروف الاقتصاد القومى الحالية ، قالت الحكومة انها « تعتمد بصفة أساسية على التفاعل بين العرض والطلب وعلى جهاز الثمن فى تحقيق التوازن المطلوب » ثم أضافت أنها « ليست فى حاجة الى الاعتذار عن ذلك ، فأسلحة السياسة الاقتصادية — مثل أى سلاح آخر — هى أسلحة محايدة ، والعبرة هى بمن الذى تكون فى يده هذه الأسلحة وكيف تستخدم : ففى النظام الرأسمالى جهاز الثمن سيد يسيطر على الاقتصاد ويوجهه لصالح الرأسماليين المستغلين ، أما فى النظام الاشتراكى فهو يمكن أن يكون خادما مفيدا ، يخدم أهداف السياسة الاشتراكية ، ويعمل فى اتجاه تدعيمها وزيادة فعاليتها » .

وفى موضع آخر من نفس البيان ، أكدت الحكومة أن « الربح فى مجتمعنا الاشتراكى ينبغى أن يكون له دور أساسى فى تقييم المشروعات ، والحكم على كفاءة الادارة ، وتحديد الكميات المنتجة من كل سلعة ، ولكن الربح المقصود هنا هو الربح الذى يصور فعلا وحقيقة تقدما فى الاقتصاد القومى وكسبا خالصا له » . واستطردت الحكومة فى شرح هذا المبدأ قائلة « ان الربح بهذا المعنى ينبغى أن يكون أساسا لقياس نجاح المشروعات . ولكى يؤدى هذه المهمة بنجاح ، يجب أن يحلل الى عناصره ، وأن تكون هناك تفرقة واضحة ، مثلا بين الربح الناشىء عن تحسن طرق الادارة ، أو حسن تنظيم العمل داخل المشروع ، أو الاقتصاد فى استخدام المواد الأولية ، أو زيادة كفاءة العاملين أو اقبالهم على العمل ، وبين الربح الناشىء من مجرد ارتفاع أسعار المنتجات أو انخفاض أسعار

(*) محاضرة ألقيت فى دار الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٦٦ .

المواد الأولية ، أو اعادة تقييم الأصول » . وأضاف البيان تحفظا آخـر فقال « ومن جهة أخرى فقد يتطلب صالح الاقتصاد القومى فى مجمـوعه القيام ببعض المشروعات الرئيسية أو الاستراتيجية ، حتى ولو لم تحقـق ربحا عاجلا بالمعنى المتقدم . ولكن يشترط عندئذ كما هو الشأن فى كل مشروع ، أن تدار المشروعات كلها على أحسن الأسس ، وأن تصـور حساباتها مدى تقدم الكفاءة الانتاجية فى داخلها » كما أضاف « أن ذلك كله يستدعى اتباع نظام علمى متكامل للتقييم والمحاسبة داخل الوحدات الانتاجية ، هذا بالاضافة الى الحسابات العلمية التى يجـريها التخطيط بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعه » .

ومن جهة أخرى فقد قالت اللجنة الخاصة التى شـكلها مجلس الأمة للرد على بيان الحكومة أن المجلس « يرى أن من الجـوهرى متابعة الدراسة الخاصة ببحث مدى فاعلية استخدام عامل السعر بحيث يكون مرحليا ، وأن تتخذ معه وفى نفس الوقت حلول ايجابية قوامها العمل على زيادة الانتاج ، وخاصة فى السلع الضرورية ، بمعدلات تفوق القدرة على الاستهلاك ، حتى يمكن الوصول الى تحقيق التوازن المطلوب ، ثم توفير المدخرات » .

وقد أثار هذا الحديث المتكرر عن « العرض والطلب » وعن « جهاز الثمن » وعن « الربح » تساؤلات عديدة بين بعض المتتبعين للمسـائل الاقتصادية فى بلادنا ، وبدا لهم كما لو كان استخدام المصطلحات المألوفة فى التحليل الاقتصادى الرأسمالى وفى السياسة الاقتصادية الرأسمالية ، يحمل الى مرحلة التحول الاشتراكى التى تمر بها أصـداء متخلفة من مرحلة طرحناها وراء ظهرنا ، هى مرحلة التطور الرأسمالى وأساليب التفكير الرأسمالى المرتبطة بها .

ومن قبل ، وعلى المستوى العالمى ، ثارت تساؤلات مماثلة فى أعقـاب التغيرات التى طرأت فى العام الماضى على السياسة الاقتصـادية المتبعة فى الاتحاد السوفيتى ، تلك التغيرات التى كان من شـأنها الاتجاه نحو استخدام قانون العرض والطلب كمؤشر يهتدى به فى تحـديد أنواع

الكفاءة الانتاجية وكحافز على الارتفاع بهذه الكفاءة ، وبوجه عام ، ودون الدخول فى التفاصيل ، الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد على جهاز الثمن فى توجيه الانتاج واختيار أنواعه ، وتحديد أنسب الأساليب الفنية التى تتبع فى حل مشكلاته .

وقد تلقفت الدعايات الرأسمالية هذه التغيرات ، وذهبت ترى فيها الدليل على تراجع الاتحاد السوفيتى عن طريق الاشتراكية ، بل وعلى فشل النظام الاشتراكى فى حل المشكلات الاقتصادية . وساعد على تغذية هذه الدعايات تصور معين ، ساد فترة من الوقت لدى بعض الكتاب الاشتراكيين أو حتى لدى بعض الاقتصاديين الاشتراكيين ، عن كيفية حل مشكلة توزيع الموارد الانتاجية على استخداماتها المختلفة للوفاء باحتياجات المجتمع فى كل من النظامين الرأسمالى والاشتراكى : ففى المجتمع الرأسمالى ، هكذا كان يجرى ذلك التصور ، يتكفل جهاز الثمن ، بكل مكملاته من « عرض وطلب » و « سوق » و « ربح » وغير ذلك ، بحل هذه المشكلة . ولكنه يحلها لحساب الرأسماليين وعلى حساب الطبقات العاملة ، ودون أن يحقق هذا الحل التوزيع الأفضل لتلك الموارد من وجهة نظر هذه الطبقات التى تكون الغالبية العظمى من الشعب . أما فى المجتمع الاشتراكى ، حيث تكون السلطة السياسية فى يدى قوى الشعب العاملة ، وحيث تسيطر هذه القوى على وسائل الانتاج وتتحكم فى توجيهها وادارتها ، فان هذه السلطة تحدد أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وهذا التحديد يكفى فى حدذاته ، ودون تدخل من جهاز الثمن أو أى جهاز آخر للتقييم بديل عنه ، لكى تحدد أجهزة التخطيط كيفية توزيع المواد على النحو الذى يحقق هذه الأهداف ، ولكى تستخلص منها مثلا ، وبشكل مباشر ، أنواع المشروعات الانتاجية التى يقدم المجتمع على اقامتها ، وأوجه نشاط هذه المشروعات ، وكميات السلع التى تنتجها وغير ذلك . وقد أسهم فى تكوين هذا التصور بدوره أمران :

الامر الاول :

انطباع خاطىء وجد لدى بعض المتتبعين للشئون الاقتصادية فى

تجارب البلاد الاشتراكية وبصفة خاصة فى الاتحاد السوفيتى مؤداه أن ادارة الاقتصاد القومى فى البلاد الاشتراكية تتم فعلا على هذا النحو ، وبوجه خاص ، ونظرا لأن أجهزة التخطيط فى الاتحاد السوفيتى كانت تجرى حتى وقت قريب على تحديد الأهداف العينية لكل مشروع انتاجى وعلى محاسبة المشروع وفقا لمدى قربه أو بعده عن تحقيق هذه الأهداف العينية ، وكانت تربط بين هذه الأهداف العينية الخاصة للمشروع وبين الأهداف العامة للمجتمع كما تحددها السلطة السياسية العليا ، فقـــد تصوروا أن الأجهزة التخطيطية فى تلك البلاد قد أعفيت من مهمة التقييم التى يقوم بها فى النظام الرأسمالى جهاز الثمن .

الامر الثانى :

اتجاه خاطىء أيضا ، وجد لدى بعض الكتاب نحو الاطلاق والتعميم من واقع الأساليب المتبعة فى ادارة الاقتصاد فى بعض النظم الاشتراكية . فلأن الاتحاد السوفيتى مثلا ، فى ظروف تاريخية معينة ، قـد استحدث جهازا للتقييم ولتوزيع الموارد على استخداماتها المختلفة يختلف من نواح متعددة عن جهاز الثمن ، فقد تصور هؤلاء الكتاب أن الاســـتغناء عن جهاز الثمن هو جزء أصيل من النظام الاجتماعى القائم فى تلك البـــلاد . بل أكثر من ذلك ، لقد تصوروا أن الاستغناء عن جهاز الثمن ، أو على الأصح أن اعطاءه دورا ثانويا فى عملية توزيع الموارد على استخداماتها المختلفة ، هو طابع أصيل مميز للنظام الاشـــتراكى ، أيا كان البلد الذى يأخذ بهذا النظام وأيا كانت الظروف التاريخية التى يمر بها .

ولسنا نريد فى هذه السطور أن نستعرض الأساليب المختلفة المتعاقبة التى اتبعت فى ادارة الاقتصاد منذ قيام النظام الاشـــتراكى فى الاتحـــاد السوفيتى حتى الآن ، ولا أن نبين الارتباط الوثيق بين هـــذه الأساليب وبين المراحل المختلفة للنمو الاقتصـــادى فى تلك البلاد ، وبوجه خاص الارتباط الوثيق بين الأسلوب الذى اتبع فى كل مرحلة ، وبين درجة نمو القوى الانتاجية فى هذه المرحلة ، وطبيعة المشاكل الاقتصادية التى كانت تواجهها ، والأهداف الاجتماعية العامة التى كان على المرحلة أن تحققها ، والامكانيات العملية فى كل مرحلة لاتباع أسلوب دون الآخر من أساليب

ادارة الاقتصاد القومى . وحسبنا فى هذا الشأن أن نحيل الى الدراسة الكلاسيكية التى وردت فى كتاب موريس دوب عن « تطور الاقتصاد السوفيتى منذ سنة ١٩١٧ » والى الدراسة القيمة التى نشرتها مجلة الطليعة فى عدد ديسمبر الماضى بعنوان « اجراءات تنظيمية هامة فى الاقتصاد السوفيتى » .

كذلك لا يصح أن تتخذ من التغييرات الأخيرة التى استحدثت فى ادارة الاقتصاد السوفيتى تزكية لاتجاه الحكومة فى بلادنا نحو الاستعانة بجهاز الثمن والتفاعل بين العرض والطلب وبالربح لتحقيق التوازن فى الاقتصاد القومى أو لرفع الكفاءة الانتاجية فى المشروعات الاقتصادية ، ولا أن يستدل من هذا التوافق على سلامة الاتجاه الذى نحت اليه الحكومة أو عدم سلامته . ذلك لأنه وان كانت المجتمعات الاشتراكية جميعا تتفق فى أن جوهرها هو القضاء على استغلال الانسان للانسان ، وأن هدفها هو رفع المستوى المادى والثقافى لمجموع الشعب لا لطبقة معينة أو لفئة محدودة منه ، وأن سبيلها الى تحقيق هذا الهدف هو تملك قوى الشعب العاملة للسلطة السياسية فى المجتمع وسيطرتها على وسائل الانتاج والأخذ بمنهج التخطيط العلمى فى استغلال الموارد — الا أنه ، فى حدود هذه القسمات العامة للمجتمعات الاشتراكية ، فان لكل مجتمع طريقه القومى الخاص الذى يشقه الى الاشتراكية وموهبته الخاصة فى ابتداع التنظيمات الملائمة لظروفه ولخصائص شعبه وتراثه القومى ، ومن هنا فان اتباع أسلوب معين فى ادارة المرافق الاقتصادية فى مجتمع اشتراكى معين — أيا كان سبقه وفضله فى ميدان البناء الاشتراكى — لا يصلح فى حد ذاته ، حجة على سلامة اتباع هذا الأسلوب فى مجتمع اشتراكى آخر ، وهو حجة أقل ما تكون صلاحية بالنسبة لبلادنا بوجه خاص ، حيث تتميز تجربتنا الثورية أكثر ما تتميز بأصالتها القومية ، وبارتيادها آفاقا رائدة غير مطروقة لأساليب التحول الاشتراكى . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان أساليب ادارة المرافق الاقتصادية فى مجتمع معين ترتبط أوثق الارتباط بطبيعة المرحلة الاجتماعية التى يمر بها ، وبمدى نمو قوى الانتاج فى هذا المجتمع ، ومن هنا فان أسلوب الادارة الملائم

لمجتمع أنجز ثورته الاشتراكية منذ سنوات عديدة ، ووصل الى درجة عالية من التقدم الاقتصادى ، ليس بالضرورة هو الأسلوب الصالح للتطبيق فى مجتمع حديث العهد بالتحول الاشتراكى ، أو لا يزال يواجه مشاكل التخلف الاقتصادى المتبقية من سنوات السيطرة الاستعمارية الطويلة الماضية .

والنتيجة التى نخلص اليها مما تقدم هى أنه عند مناقشتنا لدور جهاز الثمن فى مجتمعنا ، فينبغى ألا يغيب عن أذهاننا لحظة واحدة أنه لكى تكون مثل هذه المناقشة مجدية ، فان التركيز يجب أن يكون ليس على دور جهاز الثمن بوجه عام ، ولا حتى على دور جهاز الثمن فى المجتمع الاشتراكى . وانما ينبغى أن ينصب على دور هذا الجهاز فى مرحلة التحول الاشتراكى . وحتى هذا التخصيص لا يكفى وانما ينبغى أن تتوجه المناقشة أساسا الى الدور الذى يمكن أن يقوم به جهاز الثمن فى مجتمع معين بالذات ، بكل خصائصه ومقوماته ، وهو يمر بمرحلة التحول الاشتراكى . وبعبارة أخرى فان تحديد دور جهاز الثمن فى مثل ذلك المجتمع ، لا يصح أن يستخلص من مبادىء نظرية أو أفكار مجردة حول طبيعة جهاز الثمن أو حول طبيعة المجتمع ، وانما يتحدد هذا الدور فى ضوء الدراسة التفصيلية للظروف الموضوعية التى يمر بها ذلك المجتمع ، وبقدر ما يستطيع جهاز الثمن فى مثل هذه الظروف أن يخدم الأهداف التى يتقدم المجتمع نحوها .

دور جهاز الثمن فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى :

وشتان ما بين هذه النظرة وبين النظرة التى درج الفكر الاقتصادى الرأسمالى فى مجموعه ، وعلى اختلاف فى التفاصيل أو أساليب التحليل ، على أن ينظر بها الى جهاز الثمن . فوفقا لهذا الفكر ، يتكفل جهاز الثمن فى نظام السوق الحر ، ليس فقط بتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية المختلفة التى تتفاعل داخل المجتمع ولكنه ، رغم المحاولات المتحشمة التى حاول بها بعض منظرى الرأسمالية حجب حقيقة دعاواهم واتجاهاتهم ، دائما توازن من نوع معين ، تحيط به هالات متداخلة من القداسة ، تبدأ من تحقيق هذا التوازن للحد الأقصى من الكفاءة فى استخدام المجتمع

للموارد التى تحت تصرفه ، وتنتهى بتحقيق القدر الأوفر من « الحرية » أو « الديمقراطية » أو « السيادة » لمجموع المستهلكين والمنتجين على حد سواء . وندع الآن جانبا دعاوى وايهامات « الحرية » أو « الديمقراطية » أو « السيادة » التى تنسب للاقتصاد الحر الذى يحركه جهاز الثمن ، فقد تكفلت حركة التاريخ الحى فى مجتمعنا وعلى المستوى العالمى بدحضها والرد العملى عليها . ونقف قليلا عند دعوى قدرة جهاز الثمن الذى يعمل فى اطار السوق الحر على أن يحقق الحد الأقصى من الكفاءة فى تخصيص الموارد وتوزيعها على استخداماتها المختلفة ، فمثل هذه الوقفة تساعد على أن نستخلص من بين أكوام التنظيم الرأسمالى ، حقيقة مدفونة لو طهرت مما يحيط بها من أغراض ومدافعات لصلحت مفتاحا للبحث عن الدور الذى يمكن أن يقوم به جهاز الثمن فى مرحلة التحول الاشتراكى .

والأساس النظرى — ونكاد نقول الأساس الهندسى ، فالنظرية الاقتصادية الرأسمالية قد أقامت بناء شامخا متكاملا حول هذا الموضوع — الذى تقوم عليه دعوى تحقيق جهاز الثمن للحد الأقصى من الكفاءة فى استخدام الموارد هو أن الفرد عندما يتصرف فى حياته العادية ، سواء بوصفه مستهلكا أو منتجا ، يواجه دائما بسلسلة متعاقبة من الاختيارات يفاضل بينها ليصل الى الاختيار الأفضل بالنسبة له ، وفى ضوء الظروف التى تحيط به ، وأن جهاز الثمن فى كل حالة يقدم له معيارا موضوعيا يحدد له ذلك الاختيار الأفضل ، وأن ذلك الاختيار — أيضا بفضل جهاز الثمن — هو الاختيار الأفضل بالنسبة للمجتمع بوجه عام ، لأن جهاز الثمن يتضمن فى شكل مادى ملموس حساب التكلفة الناشئة عن كل اختيار ، سواء بالنسبة للفرد أو بالنسبة للمجتمع .

ولننظر مثلا الى مشكلة الادخار والاستهلاك لنرى كيف يحلها جهاز الثمن فى نظام السوق الحر على أحسن وجه ممكن وفقا للفكر الاقتصادى الرأسمالى : فالفرد الذى يحصل على دخل معين يحدد أول ما يحدد تلك الكمية التى ينفقها من دخله على الاستهلاك ، والكمية التى يدخرها بقصد الاستثمار . وهنا يتدخل جهاز الثمن ، عن طريق سعر الفائدة التى تعطى عن الأموال المدخرة ، والتى تعتبر ثمنا للصبر أو الانتظار أو

التضحية بالاستهلاك العاجل أو ماشئت ، ليحدد له كمية الدخل التى ينفقها على الاستهلاك والكمية التى يدخرها ، عند هامش سديمى تتساوى معه المنفعة الحدية للجنيه الأخير الذى ينفقه على الاستهلاك ، مع المشقة الحدية التى يشعر بها نتيجة لامتناعه عن الاستهلاك ، أو مع المنفعة الحدية المستقبلة المخصومة للدخل الاضافى الذى سيحصل عليه فى المستقبل عندما يتقاضى سعر الفائدة . والفائدة ، كثمن للادخار ، وكجزء من جهاز الثمن العام ، هى حافز عام يشجع الأفراد على الادخار اللازم لتمويل الاستثمار الضرورى لتقدم قوى الانتاج فى المجتمع ، وهى فى نفس الوقت تحدد حجم الادخار الذى يقوم به المجتمع بوجه عام بالطريقة المناسبة لظروف كل فرد فى المجتمع .

على أن للفائدة وجها آخر يقوم بنفس الدور الرائع — دور تحديد الاختيار الأفضل — فى جانب الانتاج . فلأن رجل الأعمال الذى يقوم على تنفيذ مشروع معين يدفع فائدة عن الأموال التى يقترضها للاستثمار فى هذا المشروع ، ولأنه يواجه عند تنفيذ مشروعه بسلسلة لا حصر لها من الاختيارات ، بعضها يدور حول الطرق الفنية البديلة التى يمكن أن يستخدمها فى الانتاج ، وما يستلزمه كل طريق من استثمارات تكبر أو تصغر وفقا لحجم المشروع ، ومدى اعتماده على الآلات بدلا من الاستخدام المباشر لقوة العمل ، وحجم كل آلة وعمرها ودرجة تعقيدها الفنى ، ولأن رجال الأعمال يقفون جميعا فى نفس الموقف ويواجهون بنفس السلسلة من الاختيارات ، ولأن رأس المال له انتاجيته الخاصة المتميزة عن انتاجية قوة العمل — هكذا تزعم النظرية الاقتصادية الرأسمالية — فان « الفائدة » التى تمثل فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى الثمن الذى يدفع لاستخدام رأس المال هى التى تحدد كميات رأس المال التى توجه الى كل مشروع ، وتحدد الطرق الكنية للانتاج ، وأحجام وأنواع الاستثمارات التى تستخدم فى داخل المشروع ، وتحدد ذلك كله على الوجه الذى يحقق خير استخدام لرأس المال فى المجتمع بوجه عام ، اذ أن أصحاب الأعمال يتنافسون على شراء المدخرات التى يوفرها المجتمع

ويدفعون الفائدة ثمنا لها ، ويحرصون على أن تتساوى التكلفة الحدية لهذه الفائدة مع الانتاجية الحدية للاستثمارات فى استخداماتها .

بل أكثر من ذلك : فنظرا لأن العمل فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى يعتبر سلعة لها ثمن معين فى السوق يدفعه الرأسمالى ، وهو « الأجر » ، وكذلك تعتبر الأرض والموارد الطبيعية بوجه عام سلعا لها ثمن هو «الربع» كما أنها تعتبر جميعا ، بالاضافة الى رأس المال « عوامل انتاج » لكل منها مساهمته النوعية المحددة فى عملية الانتاج ، ونظرا لأن الطرق المتبعة فى انتاج حجم معين من السلع يمكن أن تتفاوت وتدخل كميات العمل ورأس المال والموارد الطبيعية المستخدمة فيها فى توافيق وتباديل لا حصر لها ، فان صاحب العمل يحدد الكميات المختلفة من « عوامل الانتاج » هذه التى يستخدمها فى مشروعه ، بحيث تتساوى الكفاءة الانتاجية الحدية لكل عامل من عوامل الانتاج مع الثمن الذى يدفعه فى مقابلها ، ومن هنا فان جهاز الثمن يصبح هو المؤشر الذى يوجه عوامل الانتاج بشكل عام الى المشروعات المختلفة ، ويحدد طرق استخدامها فى داخل كل مشروع . وبقدر ما ينصاع رب العمل لاشارات جهاز الثمن ويحسن الاختيار والتنفيذ ، بقدر ما يحصل على « ربح » من مشروعه ، ومن هنا يدخل « الربح » أيضا كثمن لقدرة الرأسمالى على حسن الاختيار ، وتصبح هذه القدرة بدورها عاملا مستقلا من عوامل الانتاج .

والأمر لا يقف عند هذا الحد ، فجهاز الثمن أيضا هو الذى يحدد لكل مستهلك كيف يوزع ما ينفقه من دخله على السلع الاستهلاكية المختلفة بحيث يحصل على أكبر نفع ممكن من هذا الانفاق ، ثم انه هو الذى يوجه أصحاب الأعمال الى اختيار أنواع السلع التى يقدمون على انتاجها وتحديد الكميات التى ينتجونها من كل سلعة بحيث يحقق تخصيص الموارد الانتاجية لخدمة الأغراض الاستهلاكية المختلفة القدر الأعظم من المنفعة لمجموع المستهلكين . وهو الذى يحدد مناطق اختيار المشروعات المختلفة والترتيب الزمنى لتنفيذها ، بل انه ليتدخل ، بأياديه الخفية الرحيمة التى تسعى الى تحقيق الخير العام المطلق ، فى تحديد كمية العمل

التى يبذلها كل عامل وبالتالى مستوى معيشته ، وعلى النحو الذى يحقق صالح هذا العامل ورغبته ، لأنه يوازن عن طريق جهاز الثمن بين المنفعة التى يحصل عليها من الأجر وبين متعة الكسل التى يحصل عليها لو فضل لنفسه طريق البطالة !

ولن تتطرق هنا الى بيان الانتقادات المنهجية والفنية والواقعية التى وجهت ، من داخل معسكر الفكر الرأسمالى نفسه ، الى هـــذا التحليل — أو التمجيد — لدور جهاز الثمن وامكانياته فى مجتمع الاقتصاد الحر كذلك لن نعرض كيف تكفل الفكر الاشتراكى بتقـــويض الأسس التى يقوم عليها هذا التحليل ، وبتشريحه فى تفاصيله وجزئياته ، فذلك يذهب بنا بعيداعن موضوعنا الأصلى . ويكفى فى هذا المجال الاشارة الى أن دعوى تحقيق جهاز الثمن ــ وخاصة ذلك الجزء المتصل بسعر الفائدة ــ للتقسيم الأفضل لموارد المجتمع بين مايخصص منها للاستهلاك العاجل ومايخصص للاستثمار فى المشروعات التى تزيد الكفاءة الانتاجية فى المستقبل هى دعـــوى ظاهرة البطلان . فالاختيار الحقيقى هنا هو اختيار من تتركز فى أيديهم الثروات والدخول التى يمكن الادخار منها لا اختيار المجتمع فى مجمـــوعه : واختيارهم هذا محدود برغبتهم فى تحقيق التراكم الرأسمالى وبامكانيات تحقيق هذا التراكم لا باحتياجات المجتمع الى تنمية قواه الانتاجية ، وهو بعـــد اختيار يدفع المجتمع ثمنا لتركه فى أيديهم وحسب هواهم ضروبا متعددة من الاستهلاك الترفى والمظهرى البـــاهظة التكلفـــة ، يحـــرص الرأسماليون على الاستمتاع به وهم يوازنون بين الاستهلاك والادخار . كذلك فان القول بأن جهاز الثمن يوجه الموارد الانتاجية على النحو الذى يحقق النفع الأعظم لجمهور المستهلكين يتجاهل حقيقة أولية كبـــرى من حقائق اقتصاد السوق الحر ، وهى التفاوت الضخم فى الدخول بين هؤلاء المستهلكين الذين يتحكمون عن طريق جهـــاز الثمن فى توجيه موارد الانتاج ، الخ .

مشكلة الاستخدام الافضل للموارد :

وقد عنينا رغم هذه الاعتراضات الجوهرية وغيرها ، بأن نذكـــر الخطوط العريضة للفكر الاقتصادى الرأسمالى بالنسبة لدور جهاز الثمن

نكى نبرز جانبا معينا من جوانب الفضل فيه بل وفى التطبيق الرأسمالى الذى ينبع منه هذا الفكر ، يعتبر كسبا خالصا للفكر الانسانى فى مجموعه ولتقدم الانسان ، عبر النظم الاجتماعية المتعاقبة ، نحو حل المشاكل التى تواجهه . هذا الجانب هو تركيز الأضواء على الزوايا المختلفة والمترابطة لمشكلة الاستخدام الأوفق — بمعنى الأكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية — للموارد التى تحت تصرف المجتمع ، واظهار ضرورة الحسابات الدقيقة العلمية لحل هذه المشكلة :

فالتطبيق الرأسمالى قد طور ونمى طرازا جديدا من السلوك هو سلوك الرجل الذى يتجه بكل قواه وبكل امكانياته نحو تحقيق غرض أساسى واحد ملموس يمكن قياسه وتدور حوله حياته اليومية العادية هو الحصول على الحد الأقصى من الربح ، وهو فى سعيه لتحقيق هذا الغرض قد أوجد نظاما متكاملا من الحسابات الدقيقة المفصلة والذكية لتكاليف الاستخدامات المختلفة للموارد الاقتصادية التى يمكن أن توجد تحت تصرفه ، وللعائد الاقتصادى الذى يمكن الحصول عليه من هذه الاستخدامات . والتطبيق الرأسمالى من هذه الناحية قد فتح آفاقا جديدة بالغة الخطر للسلوك الانسانى الراشد فى ميدان النشاط الاقتصادى ، ونقصد به السلوك الذى يسعى عن وعى وبذكاء الى الحصول على أحسن النتائج الممكنة من كمية معينة من الموارد ، أو ، وذلك هو الوجه الآخر من نفس الصورة ، الحصول على نتيجة معينة بأكثر الطرق اقتصادا فى استخدام الموارد ، وبوجه أعم ، السلوك الذى يستهدف الى تحقيق الحد الأقصى من الكفاءة الاقتصادية فى الانتاج .

والفكر الاقتصادى الرأسمالى منذ بداياته الأولى ، ثم فى محاولاته المستميتة للدفاع عن النظام الرأسمالى ، قد طرح بوضوح متزايد الدقة والتحديد ، مشكلة الاستخدام الأفضل للموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع بوجه عام – وليس فقط تحت تصرف الرأسمالى المفرد فى مشروعه – بحيث يتحقق الحد الأقصى من الكفاءة الاقتصادية فى استخدام هذه الموارد ، وطرح معها مشكلة التقييم ، لا تقييم الأهداف النهائية للمجتمع ، فهذه مشكلة فشل الفكر الرأسمالى فى حلها فشلا ذريعا ، ولكن تقييم

الموارد الانتاجية وتقييم وسائل استخدامها من زاوية الكفاءة الاقتصادية البحتة والقدرة على تحقيق أهداف المجتمع أيا كانت هذه الأهداف وأيا كانت طرق تحديدها . وهذه المشكلة الأخيرة ستبقى قائمة ، بصرف النظر عن طبيعة النظام الاجتماعى السائد ، طالما أن مجتمع الوفرة الكاملة لم يتحقق بعد ، طالما أن موارد الانسان المتاحة له لا تكفل الوفاء بكافـة احتياجاته دون حد ولا ضابط ، وطالما أن العمل لم يفقد تماما طابعـه الاقتصادى ويتحول الى نشاط مطلق حر يقف من كل ناحية على قـدم المساواة مع كافة أوجه النشاط الانسانى الأخرى ، بل أكثر من ذلك ، يمكن أن نقول أن طريقة حل هذه المشكلة ، مشكلة استخدام الموارد وتقييم أوجه استعمالاتها المختلفة والمتنافسة ، هى فى نهاية الأمر التى تفرق بين نظام اجتماعى معين ونظام اجتماعى آخر ، بل أكثر من ذلك نستطيع أن نقول أن فشل نظام اجتماعى معين فى تقديم الحل المناسب لهذه المشكلة هو فى نهاية الأمر الذى يوجد الضرورة الاجتماعية لازالته ويفرض احلال نظام آخر أكثر قدرة على تقديم الحلول المناسبة بدلا عنه .

فشل النظام الرأسمالى فى حل مشكلة الاستخدام الأفضل للموارد :

والاعتراض ــ من هذه الناحية ــ على منهج الفكر الاقتصـادى الرأسمالى فى تحليل الواقع الاقتصادى الرأسمالى ، هو أن تطبيق مبدأ الاستخدام الراشد للموارد ، بمعنى الهادف الى تحقيق نتيجة اقتصادية معينة ، كان يسرى فقط فى نطاق حيز الرؤية الضيق الذى يراه المشروع الرأسمالى الفرد وفى حدود المصلحة الضيقة لهذا المشروع ، ومن هنا ، كما يقول الأستاذ أوسكار لانج فى مؤلفه عن الاقتصاد السياسى ، فهـو تطبيق محدود ومشوه : محدود لأنه لا يشمل على عكس ما تدعيه النظرية الاقتصادية الرأسمالية جماع النشاط الاقتصادى للمجتمـع ولا يطويها كلها فى نظرية واحدة راشدة ومترابطة لعملية الانتاج والتوزيع الاجتماعى ، وهو تطبيق مشوه لأن الثمن فى نظام الاقتصاد الحر وكذلك الربح المتولد معه ، لا يمثل فى أغلب الأحوال على عكس ما تدعيه النظرية الاقتصادية الرأسمالية التكاليف الاجتماعية الحقيقية لعملية الانتاج والتوزيع .

ويكفى أن نذكر بعض الأمثلة العارضة على ذلك لكى تتضح هـذه الحقيقة : فالرأسمالى فى سعيه للربح لا يدخل فى حساب التكلفة ، التكاليف

الاجتماعية الناشئة من استهلاك صحة العمال أو تهديد سلامتهم أو الانخفاض بمستواهم المادى والثقافى فى أثناء عملية الانتاج ، ولا التكاليف الناشئة من الاستهلاك السريع للموارد الطبيعية التى لا تكون المحافظة عليها مرتبطة بشكل مباشر بمقدار الربح الذى يحصل عليه . والربح فوق ذلك قد يتحقق من خلال طرق لا شأن لها بكفاءة الانتاج ، كما يحدث فى حالات الاحتكار واشباه الاحتكار التى تمكن من رفع أثمان المنتجات فوق مستوى تكلفتها الطبيعية أو خفض أثمان قوة العمل والمواد الأولية الى ما دون مستوى تكلفتها الطبيعية أو حتى تحفز الى منع استخدام الاكتشافات الفنية الحديثة فى الانتاج . والتنافس العدائى غير المنظم بين المشروعات الرأسمالية يؤدى الى تدمير القوى الانتاجية أو منع الاستخدام الكامل لها أو بعثرتها على أوجه النشاط التى لا شأن لها بزيادة الانتاج مثل الدعاية والاعلان . كما أن الازمات الدورية التى يتعرض لها النظام الرأسمالى فى مجموعه تؤدى الى المزيد من هذا التدمير للقوى الانتاجية والعطل فى استخدامها .. وهكذا .

* * *

المجتمع الاشتراكى هو الذى يوجد الظروف الموضوعية لحل المشكلة :

ومن الواضح أن قصور مبدأ الرشاد فى استخدام الموارد ، أو العجز من الاستخدام الأمثل بمعنى الأكثر كفاءة لهذه الموارد فى النظام الرأسمالى انما يرجع الى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والى النتيجة الحتمية المترتبة عليها : الطابع التلقائى غير المنظم اجتماعيا للاسلوب الرأسمالى فى الانتاج ، ومن هنا فان احلال النظام الاشتراكى محل النظام الرأسمالى من شأنه أن يعطى لهذا المبدأ مضمونه الكامل الحقيقى ، ويقدم الحلول السليمة لمشكلة الاستخدام الأمثل للموارد وللمشكلة الأخرى المرتبة عليها ، مشكلة تقييم هذه الموارد أو تقييم وسائل استخدامها على النحو الذى يحقق الحد الأقصى من الكفاءة الانتاجية .

ولأن مشكلة التقييم ـ بهذا المعنى المحدد ـ مرتبطة من ناحية الامكانيات الموضوعية لحلها على الوجه السليم ، بطبيعة المجتمع الاشتراكى ومرتبطة تاريخيا من ناحية الاهتمامات النظرية التى وجهت اليها بتطور الفكر الرأسمالى ، فقد قال بعض الكتاب أنه بينما ركز مفكرو الاشتراكية

اهتماماتهم حول تشريح النظام الرأسمالى وبيان الأسباب الحتمية التى تؤدى الى فنائه واحلال النظام الاشتراكى محله ، فقد انصرف منظرو الرأسمالية الى تطوير جهاز فكرى للتقييم ــ ويقصدون بذلك جهاز الثمن ــ لا ينطبق الا على المجتمع الاشتراكى .

وهذه المفارقة تنطوى على بعض الحقيقة فى كل من جانبيها : فالفكر الاشتراكى المستمد من الخبرة البشرية الواقعية والذى يعتبر نفسه تجميعا منظما لها ، كان يرفض أن يبنى نفسه على الفروض والتعميمات النظرية المسبقة ، ويترك للتطبيق الحى ، فى اطار المبادىء الأساسية للنظام الاشتراكى ، أن يتكفل بتقديم الحلول السليمة للمشاكل العملية . ومن جهة أخرى فان منظرى الرأسمالية ، عندما كانوا يحللون دور جهاز الثمن على أساس وجود مجتمع مبنى على التكافؤ الموضوعى للفرص وامتناع الاحتكار وعدم انقسام المجتمع الى طبقات مالكة وطبقات مستغلة وغير ذلك ، كانوا فى حقيقة الأمر ، ودون وعى منهم بالسخرية الكامنة فى هذا الموقف ، يصفون المجتمع الاشتراكى أكثر مما يصفون المجتمع الرأسمالى.

ولكن ذلك ليس معناه أنه يكفى أن يتحقق المجتمع الاشتراكى لكى يرفع جهاز الثمن الى عرشه الحقيقى ويصبح السيد المسيطر القادر على حل مشكلة التقييم ، وتوجيه الموارد الى الاستخدام الأمثل والأكثر كفاءة لها ، حتى ولو كان هذا التوجيه يتم فى اطار الأهداف العامة التى تحددها السلطة العليا فى المجتمع : فجهاز الثمن فى شكله التقليدى الذى رسم له ، مرتبط أشد الارتباط بوجود السوق ، وهو يحقق سيطرته عن طريق قوانين العرض والطلب ، وكل ذلك يفترض تعدد وحدات الحسم والاختيار فى جسم المجتمع ، واستقلالها عن بعضها البعض الا بقدر ما تربط مع بعضها من خلال جهاز الثمن ، واستجابتها للاحداث والتغيرات بعد وقوعها ووفقا للمؤشرات التى يعلنها جهاز الثمن ، وهذه الظاهرة هى فى حد ذاتها نقيصة كبرى من نقائص النظام الرأسمالى المبنى على تجزئة المشروعات المرتبطة اقتصاديا وانفصامها عن بعضها وانعدام التنسيق السابق بينها أو التخطيط البعيد المدى لتطورها ، تطورها الفردى ، أو تطورها فى مجموعها ، بكل ما يصحب ذلك من تشتيت للموارد وعجز عن ارتياد طرق سريعة

فعالة للتقدم . ولا نريد ان نطيل فى التدليل النظرى على صحة هـذه التأكيدات ، فواقع تطورنا الاقتصادى الثورى يقدم الأمثلة العملية التى نصور ما نعنيه ، فمشروع مثل مشروع اقامة السد العالى مثلا ، لا يتصور الاقدام عليه حتى فى ظل نظام اشتراكى ، فى اطار جهاز الثمن الذى يحرك مؤشراته من خلال عمليات السوق ، لأن من المستحيل على الادارة القائمة على تنفيذ المشروع أن تدخل فى حساب الأرباح والتكاليف الخاصة بهـا كمؤسسة مستقلة عن بقية الاقتصاد القومى الفوائد التى تعـود على الاقتصادالقومى مثلامن وراء توفيرمياه الرى للملايين الأفدنة المتناثرة على وجه الوادى ، الا ان تتحول هذه الادارة ، ليس الى ادارة للمشروع وحده ، ولكن للاقتصاد القومى بأجمعه . ومشروع مثل مشروع الحديد والصلب لا يمكن فى ظل سيادة جهاز الثمن الذى يتحرك من خلال السوق ، اقامته على الاطلاق كمشروع مستقل يهتدى بأسعار السوق ، الا بعد أن تنشأ بالفعل وتدار المشروعات الأخرى التى تزوده من خلال السوق بالمـواد والقوى المحركة التى يحتاج اليها ، والا بعد ان تنشـأ بالفعل وتدار المشروعات التى تتقدم من خلال السوق بالطلب على منتجاته ،وقـد لا تنشأ هذه ولا تلك، لأن هذه وتلك تعتمد فى وجودها على القيام الفعلى لمصـنع الحديد والصلب ، وهكذا تكتمل الحلقة المفرغة ، التى فى ظل انعدام التنسيق والتخطيط ، تغلق الطريق على محاولات التقدمالاقتصادى

مبدأ التخطيط سابق على مبدأ التقييم :

والنتيجة التى نخلص اليها مما تقـدم هى ان هناك فى الاقتصـاد الاشتراكى مبدأ سابقا على مبدأ التقييم من أجل الاستخدام الأمثـل للموارد ، لا يتصور لهذا الأخير وجود دون وجوده ، ذلك هو مبـدأ التخطيط المركزى للاقتصاد القومى فى مجموعه ، التخطيط القائم على النظرة البعيدة لامكانيات التطور الاقتصادى ، وعلى التنسيق بين درجات النمو فى قطاعات الاقتصاد المختلفة ، وبين المشروعات الداخلة فى كل قطاع . على أن هذا التخطيط لا يغنى عن عمليات الاختيار التى تكمن فيها مشكلة التقييم : اختيار الاولويات بين المشروعات المختلفة ، واختيار أماكن وأحجام هذه المشروعات وأنواع السلع التى تنتجها وكمياتها ، واختيار

الطرق الفنية التى تتبع فى تنفيذ كل مشروع أو فى ادارته . وبالعكس ، فان التخطيط السليم يفترض التقييم السليم كأساس للاختيار الراشد فى كل هذه الاتجاهات ، بل ان هذا التقييم هو فى حقيقة الأمر لحمةالتخطيط وسداه . والتخطيط بالاضافة الى ذلك يفترض تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية فى الاقتصاد القومى فى مجموعه ، مثل التوازن بين الانتاج الاستهلاكى وبين الدخول الموجهة الى الانفاق الاستهلاكى ، وبين الادخار والاستثمار ، والتوازن بين القطاعات المختلفة ، والتوازن فى داخل المشروعات الانتاجية نفسها .

جهاز الثمن ليس هو الاداة الوحيدة للتقييم :

ومن الواجب ان نفرق بين نظام التقييم وبين جهاز الثمن . فمن المتصور نظريا أن يتم التخطيط والتقييم دون أى تدخل من جهاز الثمن ، وذلك عن طريق الحسابات الداخلية للمشروعات وفيما بينها ، واجراء التعامل بين هذه المشروعات بوحدات التقييم المصطلح عليها عن طريق القيود الدفترية ، ودون حاجة الى استعمال النقود ،ثم توزيع سلع الاستهلاك النهائية على المستهلكين عن طريق البطاقات . على أن ذلك فرض نظرى بحت ، فطالما ان مجتمع الوفرة الكاملة لم يتحقق ، ولم يصبح العمل فى حد ذاته ضرورة نفسية للغالبية العظمى من المواطنين ، بحيث لا تكون هناك حاجة الى تفاوت الأجور كحافز على العمل ، فستبقى الحاجة الى استخدام النقود على الأقل لدفع الأجور ، وبالتالى الى استخدام الثمن ، على الأقل كجهاز يمكن من انفاق الدخول على السلع الاستهلاكية المختلفة .

أما جهاز الثمن فهو الجهاز الذى يتولى توزيع الموارد ــ أو السلع ــ عن طريق السوق ، أى من خلال عمليات العرض والطلب .

وفى حدود هذا التعريف ، يمكن أن يلعب جهاز الثمن فى المجتمع الاشتراكى دورا هاما ، سواء فى عملية التقييم ، أو فى عملية تحقيق التوازن الفعلى ، ولكنه لن يكون بأية حال دور السيد المسيطر ، وانما سيبقى دور الخادم المحدد المسئولية والتبعات . هذا الدور يختلف فى خصائصه وفى أهميته وفى علاقته بعملية التقييم ، وفقا للسمات الخاصة التى اكتسبتها

عملية التطور الاشتراكى فى كل بلد ، وأساليب التطبيق الاشتراكى فى هذا البلد ، ودرجة نمو القوى الانتاجية فيه .

تغير دور جهاز الثمن تبعا لمراحل التطور الاشتراكى :

واذا كان هناك تعميم يمكن ان يستخلص فى هذا الشأن ، فهو انه فى مراحل التحول الاشتراكى الأولى ، حيث المجتمع لا يزال قريب العهد او مختلطا بالنظم والأساليب والأوضاع الرأسمالية ، فان جهاز الثمن يلعب دورا أكبر فى عملية تحقيق التوازن الاقتصادى من الدور الذى يلعبه فى عملية التقييم ، وهو تبعا لذلك يلعب دورا أقل فى عملية توجيه الموارد نحو استخداماتها المختلفة . فهذا التوجيه ينبغى أن يخضع فى خطوطه العامة أولا : للاعتبارات الاجتماعية والسياسية التى تمكن من المضى فى عملية التحول الاشتراكى والتقدم بها ، مثل تقوية المراكز الاقتصادية لقوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة فى التحول الاشتراكى ورفع مستوى معيشتهم وتوفير احتياجاتهم الضرورية ، وثانيا : للاعتبارات الاقتصادية المتصلة بالتغيير السريع فى الهيكل الأساسى للاقتصاد القومى ، مثلا من مجتمع زراعى متخلف الى مجتمع زراعى صناعى يستخدم الوسائل الفنية الحديثة ،وما يستلزمه ذلك من اقامة قاعدة صناعية عريضة أساسها الصناعة الثقيلة ، اذ من الواضح أن جهاز الثمن الموروث ـ سواء فى الطريقة التى يتحرك بها ، أو فى الاثمان التى يسجلها بالفعل والتى تتخذ كنقطة بداية فى عملية التقييم التى تتم عن طريق هذا الجهاز ـ مبنى على أسس مختلفة تماما عن الأسس الصالحة لتحقيق هذه الأهداف ، وأن تحقيقها يستلزم اتباع نظام آخر للتقييم يكفل تحقيق هذه الأهداف الرئيسية بالطرق الأكثر اقتصادا والأكثر كفاءة .

وفى هذه المراحل الأولى للتحول الاشتراكى ستكون هناك بالضرورة خطوط التقاء وخطوط تعارض أو موازاة بين جهاز الثمن وجهاز التقييم وتحديد هذه الخطوط واتجاهاتها وطريقة حركتها أمر بالغ الصعوبة والتعقيد ، يتطلب وعيا عميقا باهداف التحول الاشتراكى وتمثلا كاملا

لها ، ودراية فنية عالية بكيف يعمل جهاز الثمن وبأساليب التخطيط والتقييم ، ودراسة مفصلة للواقع الاقتصادى .

ومع تقدم عملية التحول الاشتراكى ، يكتسب الثمن هو ومكوناته الجزئية ومكملاته ، مضمونا جديدا يختلف اختلافا جذريا عن المضمون الذى كان له فى المجتمع الرأسمالى : فثمن السلع يصبح تعبيرا صادقا عن قيمة العمل الاجتماعى اللازم لانتاجها . والأجر يصبح النصيب الفردى الموزع على العامل نظير مساهمته فى عملية الانتاج الاجتماعية وبقدر هذه المساهمة ، والربح يصبح معيارا لمدى كفاءة المشروع فى تحقيق الأهداف المحددة فى الخطة أو فى استخدام الموارد الموضوعة تحت تصرفه ، كما أن الفائدة التى قد تحتسب على الاستثمارات الرأسمالية أو على القروض التى يستخدمها المشروع تصبح أداة اقتصادية تضمن حسن توزيع الاستثمارات على استخداماتها المختلفة أو سرعة دوران مستلزمات الانتاج التى يستخدمها المشروع .

وكلما تقدمت عملية التطور الاشتراكى كلما أمكنت زيادة التطابق بين جهاز الثمن وبين جهاز التقييم ، بل وقد يصبح هذا الاتجاه ضرورة ملحة ، يدعو اليها الاتساع الكبير فى عدد المشروعات القائمة بالانتاج وتعقد عملياته ، وما يستلزمه ذلك من الجمع بين مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ، ويعود بذلك لجهاز الثمن دوره المزدوج فى تحقيق التوازن وفى تقييم الموارد وتوزيعها على استخداماتها المختلفة . وفى نفس الوقت ، تجرى عملية أخرى مضادة ، اذ يزداد عدد السلع والخدمات التى توزع مجانا على المواطنين تبعا لتقدم قوى الانتاج فى المجتمع وزيادة امكانياته ، وتنسلخ من دائرة التوزيع التى يشرف عليها جهاز الثمن .

* * *

وفى حدود هذه التعميمات المبدئية ، تبقى القاعدة السليمة هى أن تحديد الدور الذى يمكن أن يقوم به جهاز الثمن فى الاقتصاد الاشتراكى ينبع ، لا من اعتبارات نظرية متصلة بطبيعة المجتمع الاشتراكى ، ولكن من الدراسة التفصيلية لمجموع الظروف الخاصة السائدة فى كل مجتمع .

واذا كان الأمر كذلك فمن الواضح أن المجال الحالى لا يتسع لدراسة مفصلة

أو منفصلة عن الدور الذى يمكن أن يقوم به جهاز الثمن فى مجتمعنا فى مرحلة التحول الحالية . وتبقى مع ذلك ملاحظات ثلاث ، هى من قبيل التعليق على الأحداث الجارية أكثر مما هى محاولة لتحديد المجالات التى ينبغى أن يستقصى فيها البحث عن دور جهاز الثمن فى مجتمعنا . والملاحظة الأولى خاصة بامكانيات جهاز الثمن فى تحقيق التوازن الاقتصادى ، والثانية خاصة ببعض خطوط التلاقى بين جهاز الثمن وجهاز التقييم الذى ينبغى أن يهتدى به عند وضع الخطة وتنفيذها ومتابعتها ، والثالثة تبرز قصور جهاز الثمن ، بل وجهاز التقييم الاقتصادى ، عن أن يستوعب كافة نواحى نشاطنا الثورى من أجل البناء الاقتصادى والتقدم الاجتماعى .

أولا – جهاز الثمن وتحقيق التوازن الاقتصادى فى مرحلة التحول الاشتراكى :

هناك أبعاد اقتصادية كلية ينبغى أن يتحقق التوازن بينها فى كل مجتمع نقدى مثل التوازن بين الدخول المخصصة للاستهلاك الفردى ومجموع أثمان السلع التى تتوجه هذه الدخول للحصول عليها ، والتوازن فى ميزان المدفوعات بين حصيلة البلاد من العملة الأجنبية واحتياجاتها اليها .. الخ وتحقيق هذا التوازن لا يعنى بالضرورة أن الاقتصاد فى مجموعه ينمو بشكل سليم متوازن ، ولكنه شرط ضرورى لهذا النمو السليم المتوازن . فاختلال التوازن مثلا بين الدخول وبين السلع الاستهلاكية يؤدى الى الارتفاع التلقائى غير المنظم للأسعار ، ومثل هذا الارتفاع يفسد التخطيط ، خصوصا اذا كان التخطيط يعتمد على التقييم والتوجيه النقدى للموارد أكثر مما يعتمد على التخصيص العينى لها . لذلك تحرص مجتمعات التخطيط على أن تعيد التوازن بين الدخول وبين السلع الاستهلاكية كلما طرأ ما يؤدى الى اختلاله ، اما عن طريق التحكم فى الدخول أو عن طريق رفع الأسعار ، أو عن الطريقين . وعند الالتجاء الى الطريق الثانى فالمقصود هو الرفع المخطط للأسعار ، لا مجرد السماح لها بالارتفاع الى مستوى التوازن ، اذ فقط النوع الأول هو الذى يمكن توجيهه وحساب نتائجه .

والحاجة الى التخطيط لرفع الأسعار (حيث يكون ذلك ضروريا لاعادة التوازن وبقدر هذه الضرورة) لا الى السماح لها بالارتفاع

التلقائى ، هى ألزم ما تكون فى المجتمع الذى يمر بمرحلة التحول الاشتراكى . ففى مثل هذه المرحلة تتعاصر وتتصارع — مجموعتان مختلفتان من القوانين الاجتماعية احداهما ، وهى التى تسرى فى نطاق القطاع الخاص ، توجه النشاط الاقتصادى الى الحصول على الربح بالمعنى القديم ، والثانية ، وهى التى تسعى لبسط سلطانها على القطاع العام وعلى الاقتصاد القومى فى مجموعه ، توجه هذا النشاط من أجل تدعيم عملية التحول الاشتراكى واشباع الحد الأقصى الممكن من الحاجات المادية والثقافية ، وبوجه خاص من أجل زيادة الكفاءة الانتاجية للمجتمع . وفى مثل هذه الظروف ، فانه اذا حدث ما يؤدى الى اختلال التوازن بين الدخول وبين السلع الاستهلاكية فان الأسعار حتما سوف ترتفع ، وسيكون ارتفاعها عندئذ — لو ترك بغير تنظيم — لحساب القطاع الخاص ، بل وسيدحرج وجود القطاع الخاص والقوانين السائدة فيه عملية ارتفاع الأسعار ويوجهها فى اتجاهات معينة بحيث يقع عبؤها الرئيسى على قوى الشعب العاملة ، وبحيث يزيد هذا الارتفاع بالنسبة لبعض السلع التى يجد القطاع الخاص فيها مجالا متسعا للمتاجرة والمضاربة عن الارتفاع المعقول الذى تقتضيه ظروف التوازن ، ويؤدى ذلك الى زيادة الصعوبات التى يواجهها القطاع العام ، سواء من ناحية احكام التخطيط ، أو من ناحية امكانية الحصول على الفائض الذى يوجه للاستثمار ، أو من ناحية ارتفاع تكاليف المعيشة على العاملين فى القطاع العام ذوى الأجور النقدية الثابتة وأثر ذلك على روحهم المعنوية واندفاعهم نحو زيادة الانتاج ، كما أنه سيؤدى الى تدعيم القيم الرأسمالية المبنية على المضاربة والكسب النقدى السريع عن طريق التخزين والمتاجرة .

والحل البديل هو ارتفاع الأسعار المخطط لا التلقائى ، وذلك بعنى استخدام جهاز الثمن لاعادة التوازن العام ، مع الحرص على توجيهه بحيث يخدم أهداف التحول الاشتراكى . وليس ذلك بالأمر السهل ، فهو يتطلب اختيارا دقيقا للسلع التى ترفع أسعارها ودرجة ارتفاع السعر فى كل حالة ، ولكنه يتطلب ، أكثر من ذلك ، ضمان بقاء الارتفاع ، فى كل حالة فى الحدود التى خطط لها ، اذ ليس يكفى أن يتحقق من جديد

التوازن العام بين مجموع الدخول النقدية ومجموع السلع الاستهلاكية لكى يكون التوازن الجديد فى تفاصيله وجزئياته على النحو الذى رسم له ، وبالعكس ، فحيث يلعب القطاع الخاص دورا هاما فى توزيع بعض السلع أو فى تصنيع البعض الآخر بعد ان ينتجها القطاع العام ، وخصوصا اذا كانت هذه السلع من النوع الضرورى أو شبه الضرورى ، فان التوازن الجديد يمكن أن يتحقق بصورة مختلفة تماما عن الصورة التى استهدفت له ويؤدى الى نفس النتائج التى تترتب على الارتفاع التلقائى للأسعار . ومن هنا فان الرفع المخطط للأسعار ينبغى أن يكمل باجراءات أخرى تختلف بحسب ظروف كل سلعة ، مثل توجيه الانتاج الى زيادة عرض بعض السلع على حساب البعض الآخر ، ومثل تدخل القطاع العام فى عملية التوزيع أو سيطرته على مراحل معينة منها ، ومثل استخدام البطاقات ، وفى كل هذه الأحوال فان جهاز الثمن يستخدم ، لا بالمعنى القديم ، معنى سيطرة قوانين العرض والطلب ، ولكن كأداة ترافقها أدوات أخرى متعددة من أدوات السياسة الاقتصادية .

ثانيا ـ جهاز الثمن وجهاز التقييم :

لأسباب تاريخية مختلفة لا تعكس الأثمان فى بلادنا التكلفة الاجتماعية للانتاج . فهذه الأثمان موروثة الى حد كبير من المرحلة السابقة ، وبعضها كانت ايمانا احتكارية ، حددتها قدرة المنتج المحتكر على الحصول على الحد الأقصى من الربح لا الامكانيات الموضوعية للانتاج ، والبعض الآخر فرضته التسعيرة الجبرية لأسباب اجتماعية عند مستوى قد يزيد أو يقل عن تكلفة الانتاج ، وبعض ثالث تدخلت فى تحديده اعتبارات تحكمية بحتة ترتبط بهذين الاعتبارين أو بغيرهما . فمثلا تنتج شركات النسيج أنواعا مختلفة من المنسوجات ، بعضها حدد ثمنه جبريا عند مستوى أصبح الآن أقل من سعر التكلفة . وهى لذلك تلجأ الى رفع أسعار الأنواع الأخرى الى ما فوق سعر التكلفة لكى تعوض نفسها عما تخسره عن الأنواع الأولى وتفرض شراءها على من يشترى الأنواع الأولى وهكذا . وحتى الأجور نفسها ، باعتبارها العنصر الأساسى فى التكلفة ، تدخلت فى تحديدها نفس الاعتبارات التاريخية وليست الآن مقياسا سليما للتكلفة الاجتماعية لهذا النوع من العمل أو ذاك .

ولكل هذه الأسباب فان «التركيبة» الحالية للأثمان وتحركات العرض والطلب التى تدور حولها لا تصلح معيارا يهتدى به فى تقييم الموارد أو تخصيصها لفروع الانتاج المختلفة وتحديد أنواع السلع الاستهلاكية وكمياتها . ومن الواجب أن تفك هذه « التركيبة » وتعاد صياغتها من جديد بحيث يصبح كل ثمن يمثل حقيقة التكلفة الاجتماعية ، كهدف نهائى لاستكمال التخطيط والتقييم السليمين . على ان هذه العملية ليست بالأمر الهين الذى يمكن أن يتم فى سنة أو سنتين ، ومن المشكوك فيه على أية حال انها يمكن أن تستكمل فى مرحلة التحول الاشتراكى أو حتى أن يكون ذلك مرغوبا فيه فى خلال هذه المرحلة ، وانما الأمر الممكن والواجب هو البدأ فى هذه العملية والسير فيها بقدر ما يخدم ذلك أهداف مرحلة التحول الاشتراكى وتسمح به الامكانيات العملية . وقد يكون من أوائل الخطوات التى تتخذ فى هذا الشأن فصم الارتباط القائم بين سعر سلعة وسعر سلعة أخرى الذى اوجدته فى الظروف الحالية الصدفة البحتة أو رغبة المشروع فى تحقيق ربح اجمالى عن مجموع أوجه نشاطه . فاذا أدى ذلك الى ارتفاع أسعار بعض السلع الشعبية فان ذلك يمكن ان يعوض ، لا عن طريق تحميل مشتريها بسلع أخرى لا يرغبها المستهلك ولكن عن طريق الاعانة الصريحة لهذا النوع من الاستهلاك .

وبسبب الطبيعة التاريخية لنظام الأثمان الحالى ، فان الربح بمفهومه الحالى لا يصلح مقياسا للكفاءة الانتاجية داخل المشروع ، هذا بالاضافة الى أن هذه الأثمان لا تزال تتأثر فى حركتها باعتبارات لا شأن لها بتطور قوى الانتاج أو تغير التكاليف ، وانما قد يكون مصدرها التغيرات فى أثمان المواد الأولية أو الأجور التى تعكس أوضاعا تحكمية أو احتكارية أكثر مما تعكس ظروف الندرة ، ولكن من الممكن ، كخطوة مرحلية ايجاد خطوط التقاء بين جهاز الثمن الحالى وجهاز بدائى للتقييم : وذلك بادخال نظم الحسابات الآتية :

(ا) حسابات الربح والخسارة : على نحو قريب من الحسابات الرأسمالية المتبعة حاليا ، وهذه تستخدم لمجرد تبين المركز المالى للمشروع وللرقابة عليه وتحديد أوجه التصرف فى موارده النقدية .

ب – حسابات التكاليف الاجمالية والتفصيلية : وهى موازية لحسابات الربح والخسارة بعد تصفيتها من آثار التغيرات فى أسعار مستلزمات الانتاج أو الأجور أو السلع المنتجة أو غير ذلك ، وعلى أن يكون هناك فصل كامل بين النشاط التجارى والنشاط الانتاجى حيثما يجتمع هذان الوجهان فى مشروع واحد ، اذ الملاحظ أن بعض المشروعات تغطى قصورها فى ميدان الانتاج عن طريق توليد أرباح حقيقية أو وهمية يحققها نشاطها التجارى . وهذه الحسابات تعد لكى تستخدمها المؤسسات العامة المشرفة على الشركات للحكم على مدى كفاءة جهاز الادارة القائم على المشروع ويصبح الربح الناتج عنها مقياسا لهذه الكفاءة كما تستخدمها المؤسسات ايضا لوضع تكاليف معيارية أو نموذجية تستخدم أساسا لرفع الكفاءة وتعميمها فى المشروعات المتشابهة .

جـ – حسابات القيمة المضافة ، بعد تصفيتها هى أيضا من آثار التغيرات فى الأسعار وهذه تعد لكى تستخدمها اجهزة التخطيط للحكم على كفاءة المشروع فى حد ذاته وعلى كفاءة طرق الانتاج المتبعة فيه من وجهة نظر المجتمع وذلك بعد أن تدخل فى اعتبارها العوامل الأخرى التى لاتدخل فى حساب هذه القيمة (مثل تكاليف العملة الأجنبية أو أرباحها) أو التى لا يسهل تقييمها نقديا ، مثل الوفورات التى تعود على المشروعات الأخرى من مجرد وجود مشروع معين أو الاضرار التى تلحق بالصحة العامة نتيجة له .. الخ . وهذه الحسابات بعد تطويرها بما يلائم أسس التخطيط الاشتراكى ، هى التى ينبغى أن يكون اليها المرجع فى الحكم ، ليس فقط على مدى الحاجة الى قيام المشروع ولكن أيضا على طرق الانتاج المستخدمة فيه (احلال الآلات محل العمل البشرى مثلا) وكميات السلع التى ينتجها فى كل عام ، وذلك فى ضوء الظروف العامة للاقتصاد القومى بأجمعه ، وعلى أن تلتزم المؤسسات والمشروعات بتوجيهات التخطيط فى هذا الشأن وبصرف النظر عن آثار هذه التوجيهات على حسابات الربح والخسارة أو حسابات التكاليف .

واتباع نظام الحسابات المتقدم الذكر يقتضى ايجاد هيئة تعد نماذج موحدة للحسابات المطلوبة وتحدد اصولها وقواعدها ، على ان تتشعب

فروعها طولا وعرضا فى انحاء القطر لكى تكون على مقربة من المشروعات تراقت التزامها بنظم الحسابات ، وتتلقى نتائجها ، وتتولى تبويبها ودراستها وتوافى بها هيئات الرقابة الأعلى ، كالمؤسسات العامة والوزارات وجهاز التخطيط . وهذه الهيئة لا تحتاج الى خلق جديد ، فهى موجودة جاهزة فى شكل الجهاز المصرفى القائم ، الذى لا يزال رغم التأميم والتحولات الثورية فى المجتمع يقصر دوره على دور الوسيط والتاجر فى سوق المال ، بينما ينبغى ان يقوم بدور محاسب الدولة والمشرف المباشر على تنفيذ سياستها الاقتصادية فى جانبها النقدى والمالى والانتاجى ، وأن تستند هذه المحاسبة ليس فقط الى المحاسبة اللاحقة للتنفيذ ، ولكن المحاسبة السابقة والمصاحبة له . على أن ذلك موضوع آخر لا نعرض له الآن .

ثالثا ـ قصور الحسابات الراشدة عن استيعاب كل نواحى النشاط الاقتصادى للمجتمع فى مرحلة التحول :

اذا أردنا أن نلخص الاتجاه العام للصفحات السابقة فى كلمة فهى أن هناك مشكلة رئيسية ، بالغة التعقيد ، تواجه المجتمعات الحديثة ، هى مشكلة توزيع الموارد الانتاجية على استخداماتها المختلفة وتحديد طرق وأساليب واتجاهات هذا الاستخدام ، بحيث يحقق أقصى قدر ممكن من الاشباع لاحتياجات المجتمع ، وأن حل هذه المشكلة يتطلب اتباع نظام علمى محكم متكامل للتقييم ، يستهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الانتاج فى أى فرع معين وفى كل فرع من فروع الانتاج بأقل التكاليف الاجتماعية الممكنة ، وأنه اذا كان النظام الرأسمالى قد خطا خطوة كبيرة ، متقدمة على كل النظم الاجتماعية السابقة عليه فى هذا الاتجاه وذلك بابتداعه نظام الحسابات الراشدة التى يستعين به الرأسمالى فى سعيه لتحقيق الحد الأقصى من الربح فان الأوضاع الطبقية السائدة فى هذا المجتمع تحد من نطاق تطبيق هذا المبدأ وتشوهه ، ويصبح على المجتمع الاشتراكى أن يعطيه فرصته الكاملة لكى يرفع الكفاءة الانتاجية فى المجتمع بوجه عام ويؤدى الى سرعة النمو الاقتصادى بمعدلات يعجز النظام الرأسمالى بالضرورة من التطلع اليها .

واتبـــاع هذا النظام ، نظام الحســابات الراشدة ـ الذى يمكن أن يقوم جهاز الثمن بدور تابع فيه ـ مربوط بوجود وحدات انتاجية ذات هيكل تنظيمى محدد وقدر معين من الروتين فى طبيعة العمل وفى أسلوبه ، ونظام معين للجزاء تتناسب فيه المكافآة المبذولة مع الجهد الذى يبذل فى الانتاج ... الخ ، كما هو الشأن مثلا فى المصانع والمرافق العامة وأجهزة الانشاء .. الخ غير أن مرحلة التحول الاشتراكى فى البلاد الناميه بوجه خاص تتميز بأن انقسام المجتمع الى وحدات انتاجية منظمة على هذا النحو الذى يتطلبه استخدام الآلات وتطبيق الفنون الانتاجية الحديثة لم يصبح هو الطابع الغالب ، وبالعكس فان جزءا كبيرا من قوة العمل تبقى مبددة فى أنواع مختلفة من النشاط الفردى الذى لا يستغرق كل امكانياتها الانتاجية ، أو معطلة عن العمل فى نواحى النشاط الانتاجية .

وعمليـــة التحول الاشـــتراكى والتقدم الاقتصادى تتطلب تحويل هذه الطاقات الانتاجية المبددة أو المعطلة الى أســاليب الانتاج الحديثة القائمة على استخدام الآلات والمبنية على اتباع نظام راشد للحسابات . ولكن ذلك التحويل يتطلب استثمارات ضخمة لايتيسر لهذه البلاد توفيرها الا على مدى طويل . ومن هنا يجب أن تكمل هذه العملية بنظام آخر يعبىء هذه الطاقات فى مرحلة التحول ويحسن استخدامها ويطلقها للبناء والتعمير ولرفع مستوى المعيشة ، نظام يعتمد على التطوع والحوافز المعنوية والمبادرات الجماهيرية والتنظيم التلقائى السريع التغير والسريع الحركة لا على التقييم الاقتصادى والحسابات الراشدة ـ بالمعنى المتقدم ـ والحوافز المادية المنضبطة . وتطبيق هذا النظام التكميلى ، الذى يندرج تحت اسم « الحلول الذاتية » ، يحتاج الى احكام وتدبير كبيرين حتى لا يتعارض مع حسن استخدام المواد المادية المحدودة الموجودة تحت تصرف المجتمع بأكثر الطرق كفاءة ، كما يحتاج الى نشاط سياسى تتوافر له درجات عالية من الوعى والقدرات القيادية والكفاءات التنظيمية . على أن مجال تطبيق هذا النظام وشروط نجاحه وامكانياته الضخمة ، كل ذلك يخرج بنا بعيدا عن موضوعنا الحالى .